

الكتاب السنوي للتنافسية لعام 2011
World Competitiveness Yearbook 2011

يعتبر الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook) واحداً من أهم النشاطات البحثية لمعهد التنمية الإدارية (Institute for Management Development) / سويسرا، والذي يُعد نقطة مرجعية لصناع القرار من الجانب الحكومي وذلك لتضمنه تقييم السياسات والأداء للاقتصادات المشاركة، كما أنه أداة في أيدي رجال الأعمال والمستثمرين لتوجيه استثماراتهم بالشكل الأمثل، وتطوير خططهم الاستثمارية.

المنهجية المتبعة في تصنيف تنافسية الدول:

يعتمد الكتاب في تصنيفه للدول المشاركة في هذا الكتاب على نوعين من البيانات:

— **المعلومات الكمية:** وهي المعلومات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، بالإضافة إلى البنى التحتية المختلفة للدول مثل التكنولوجيا والعلمية والبيئية وغيرها، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة. يذكر أن عدد المتغيرات المستخدمة لهذا الغرض تصل إلى (132) متغير وتستحوذ على ثلثي الوزن في عملية احتساب الترتيب التنافسي للاقتصاديات المشاركة.

— **المعلومات النوعية:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، حيث أن عدد المتغيرات المستخدمة لهذا الغرض تصل إلى (116) متغير وتستحوذ على الثلث الآخر من الوزن. يذكر أن فريق التنافسية هو المعني بتوزيع وجمع الاستبيانات الخاصة بالكتاب على القطاع الخاص بشكل سنوي، بالإضافة إلى تزويد المعهد كجزء من البيانات الكمية المطلوبة.

ويرتكز الكتاب في تصنيفه للاقتصاديات المشاركة والتي أصبحت (59) اقتصاداً هذا العام بدخول الإمارات ولأول مرة هذا العام، على أربعة مؤشرات رئيسية هي كالاتي:

الأداء الاقتصادي (Economic Performance):

يعكس هذا المؤشر - والذي يشتمل على (78) عامل - مدى قدرة الدولة على تهيئة الظروف اللازمة لخلق اقتصاد قائم على المنافسة، ومدى قدرة شركاتها على تحقيق مستوى عالٍ من التنافسية على المستويين المحلي والدولي، والعمالة، والأسعار.

الكفاءة الحكومية (Government Efficiency):

يعكس هذا المؤشر مدى التدخل الحكومي في أنشطة الأعمال، وقدرتها على تهيئة بيئة اقتصاد كلي مناسبة، وتبنيها لسياسات حكومية مرنة، واستجابة سياساتها للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وقدرتها على توفير نظام تعليمي متقدم. ولاحتراب هذا المؤشر يتم الاعتماد على خمسة عوامل رئيسة هي: المالية العامة، والسياسة المالية، وتشريعات الأعمال، والإطار المؤسسي، والإطار الاجتماعي. ويذكر أن إجمالي عدد العوامل المدرجة ضمن هذا المؤشر يبلغ (71) عامل.

كفاءة الأعمال (Business Efficiency):

يعكس هذا المؤشر - والذي يشتمل على (68) عامل - مدى انتشار الريادة في الأعمال، وتأقلم إدارات الأعمال مع المتغيرات المستجدة في الأسواق، وتطور المؤسسات المالية الداعمة لأنشطة الأعمال، وتوفر العمالة الماهرة ذات الإنتاجية المرتفعة، وتأصل القيم والاتجاهات الإيجابية للقوى العاملة. ولاحتراب هذا المؤشر يتم الاعتماد على خمسة عوامل رئيسة هي: الإنتاجية، وسوق العمل، والتمويل، والممارسات الإدارية، والقيم والاتجاهات.

البنية التحتية (Infrastructure):

يعكس هذا المؤشر - والذي يشتمل على (114) عامل - مدى توفر البنية التحتية الأساسية والمتطورة التي تعزز من تنافسية الأنشطة الاقتصادية، وأنشطة البحث والتطوير العلمي، والاستثمار في التعليم والموارد البشرية. ولاحتراب هذا المؤشر يتم الاعتماد على خمسة عوامل رئيسة هي: البنية التحتية الأساسية، والتكنولوجيا، والعلمية، والصحة والبيئة، والتعليم.

كما يتم ترتيب ومقارنة الاقتصاديات المشاركة في الكتاب ضمن عدة تصنيفات مختلفة هي:

_ مقارنة للاقتصاديات المشاركة اعتمادا على عدد السكان.

بحيث يتم تقسيم الاقتصاديات المشاركة إلى مجموعتين:

- الأولى هي تلك الاقتصاديات التي يزيد فيها عدد السكان عن (20) مليون نسمة وتبلغ (29) دولة وإقليم.
- الثانية هي تلك التي يقل فيها عدد السكان عن (20) مليون نسمة، وتبلغ (30) دولة وإقليم.

_ مقارنة للاقتصاديات المشاركة اعتمادا على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

حيث يتم تقسيم الاقتصاديات المشاركة وفقا لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعتين:

- الأولى الاقتصاديات التي يزيد فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن (20) ألف دولار أمريكي، حيث اشتملت على (28) دولة.
- الثانية هي الاقتصاديات التي يقل فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن (20) ألف دولار أمريكي، وتضمنت (29) دولة.

ـ مقارنة للاقتصاديات المشاركة اعتماداً على التقسيم الجغرافي.

حيث قسمت الاقتصاديات المشاركة على ثلاث مجموعات جغرافية هي: "أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا"، و"الأمريكتين"، و"آسيا ودول المحيط الهادئ".

أبرز نتائج الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2009.

أولاً: النتائج العامة للكتاب.

جدول(1): الترتيب العام لأفضل عشرة دول في الكتاب السنوي للتنافسية

الدولة	درجة الدولة 2011 (Score)	ترتيب الدولة 2011	ترتيب الدولة 2010
هونغ كونغ	100.0	1	2
الولايات المتحدة الأمريكية	100.0	1	3
سنغافورا	98.6	3	1
السويد	94.1	4	6
سويسرا	92.6	5	4
تايوان	90.0	6	8
كندا	90.8	7	7
قطر	90.2	8	15
استراليا	89.3	9	5
المانيا	87.8	10	16

أشار الكتاب إلى أن كلاً من أمريكا وهونغ كونغ احتلتا المرتبة الأولى بين الاقتصادات المشاركة وأن فنزويلا ما زال ترتيبها آخر دولة منذ السنة الماضية. كما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في مجموعة الدول التي يزيد عدد سكانها عن (20) مليون نسمة، وتساوت معها هونغ كونغ في مجموعة الدول التي يزيد فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي عن (20) ألف دولار أمريكي. واحتلت هونغ كونغ المرتبة الأولى بين مجموعة الدول التي يقل عدد سكانها عن (20) مليون نسمة. أما فيما يتعلق بالدول التي يقل فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن (20) ألف دولار أمريكي، فقد جاءت تايوان في المرتبة الأولى ومن ثم ماليزيا والصين في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

بين الكتاب السنوي أن بعض الدول المشاركة حققت تقدماً ملحوظاً في الترتيب العام لهذه السنة مثل السويد حيث اظهرت نتائجها اهم خصائص التنافسية للدول الاسكندنافية ، وأن الدولة التي حققت أكبر تقدم تركيا حيث أحرزت مرتبة (39) لهذا العام بعد أن كانت في مرتبة (48) العام الماضي والمكسيك متقدمة (9) مراتب حيث حلت في المرتبة (38)، تلتهم قطر بدخولها نادي افضل عشرة بلدان بحلولها المرتبة الثامنة بعدما كانت في المرتبة الخامسة عشرة في تقرير العام الماضي . في حين أن دول أخرى تراجع ترتيبها العام بشكل نسبي مثل جنوب افريقيا فقد تراجعت مرتبتها من (44) إلى (52).

كما بين الكتاب ان مجموع الدول التي شملها التقرير اصبح 59 دولة بانضمام دولة واحدة جديدة للتقرير هذا العام وهي الامارات وحققت المرتبة (28) آخذة مكان شيلي التي تقدمت الأخيرة للمرتبة 25.

بين التقرير ان هنالك فجوة كبيرة بين محوري كفاءة الحكومة وكفاءة بيئة الاعمال في دول متقدمة كاليابان وبلجيكا (23) وایرلندا (24) والولايات المتحدة (1) والمانيا (10)، باستثناء سويسرا (4). في حين اظهر التقرير توازن بين هذين المحورين في دول كهونغ كونغ (1) وسنغافورا (3) واستراليا (9) كما هو مبين من الجدول التالي:

جدول (2) : يظهر الفجوة بين كفاءة الحكومة وبيئة الاعمال

Country	Government Efficiency	Business Efficiency	Difference
Brazil	55	29	-26
Japan	50	27	-23
Belgium	39	23	-16
Ireland	30	18	-12
USA	19	10	-9
China	33	25	-8
Colombia	45	37	-8
Germany	24	16	-8
Austria	27	20	-7
Denmark	13	6	-7
India	29	22	-7
Taiwan	10	3	-7
Argentina	57	51	-6
Iceland	40	34	-6
Luxembourg	15	9	-6
Philippines	37	31	-6

ثانياً: نتائج الأردن في الكتاب السنوي للتنافسية العالمي لعام 2011.

أشار الكتاب السنوي إلى أن الترتيب العام للأردن لسنة 2011 قد تراجع إلى مرتبة (53) من بين (59) دولة مشاركة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (WCY) مقارنةً مع المرتبة (50) من بين (58) في نتائج

الكتاب العام الماضي. من الجدير بالذكر أن الطريقة لاحتساب الترتيب التنافسي للاقتصادات يقوم على نوعين من المعلومات الكمية والنوعية. فالمعلومات الكمية تحتوي على مؤشرات اقتصادية تستحوذ على ثلثي الوزن في عملية احتساب ترتيب الدولة المشاركة، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات عن طريق المنشورات الإحصائية الدولية المنشورة بشكل رئيسي. أما المعلومات النوعية يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، وتستحوذ على ثلث الوزن في عملية احتساب ترتيب الدولة المشاركة.

1) الترتيب العام للأردن في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2011.

جدول(3): الترتيب العام لتنافسية الأردن مع بعض الدول المشاركة في الكتاب للعامين 2011/2010.

الترتيب العام	أمريكا	قطر	إسرائيل	المانيا	اليونان	جنوب أفريقيا	الأردن	البرازيل	الإمارات	بلغاريا	تركيا	فنزويلا
الترتيب العام لـ (58) دولة مشاركة في الكتاب السنوي لعام 2010	3	15	17	16	46	44	50	38	-	53	48	58
الترتيب العام لـ (59) دولة مشاركة في الكتاب السنوي لعام 2011	↑1	↑8	=17	↑10	↓56	↓52	↓53	↓44	28	↓55	↑39	↓59

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الأردن تراجع 3 مراتب مما أدى إلى تقدم مرتبة البرازيل على مرتبة الأردن مما أدى تقدم كل من روسيا (49) ورومانيا (50) و سلوفانيا (51) بعد ان كانت تحتل المراتب (51)(54)(52) على التوالي، وعلى الرغم من تراجع جنوب افريقيا 8 مراتب والبرازيل ستة مراتب الى انهما مازالا متقدمتان على الاردن بمرتبة واحدة في حالة جنوب افريقيا و تسعة مراتب مقارنة بالبرازيل، في حين ان اليونان تراجعت بشكل كبير بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها منذ الازمة المالية عام 2008 بحيث اصبحت متأخرة عن الاردن بمرتبتين، هذا وحافظت إسرائيل على مكانها في المرتبة (17). وابتعد ترتيب تركيا بشكل كبير متقدما عن الاردن بعدما كانت تركيا ولغاية تقرير عام 2009 متأخرة عن الاردن.

كما يلاحظ أيضاً أنه بالرغم من أن قطر شاركت في الكتاب السنوي هذا العام وللمرة الثانية إلا أنها أحرزت مرتبة متقدمة وصنفت من ضمن افضل عشر دول. ويعود ذلك إلى أن قطر حققت أفضل ترتيب في مؤشرات اقتصادية فرعية عدّة مثل الاقتصاد محلي والتجارة الدولية ومؤشر العمالة والسياسة المالية والمالية العامة.

2) ترتيب الأردن حسب تصنيفات الكتاب المختلفة.

جدول (4): ترتيب الأردن حسب تصنيفات الكتاب المختلفة

التصنيفات	الترتيب لعام 2010	الترتيب لعام 2011
الترتيب العام من بين جميع الدول المشاركة في التقرير	(50) من أصل (58)	(53) من أصل (59) ↓
ضمن مجموعة الدول التي يقل فيها عدد السكان عن (20) مليون نسمة	(26) من أصل (29)	(27) من أصل (30) =
ضمن مجموعة الدول التي يقل فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي عن (20) ألف دولار أمريكي	(23) من أصل (30)	(24) من أصل (29) ↓
ضمن مجموعة اقتصادات دول أوروبا الشرق الأوسط وأفريقيا	(30) من أصل (36)	(33) من أصل (37) ↓

يوضح الجدول أعلاه أن الترتيب العام للأردن تراجع بمقدار 3 مراتب عن العام الماضي ويعود ذلك إلى التأخر الذي شهده الأردن في مؤشر كفاءة الأعمال بـ 6 مرتبة ومؤشر الاداء الاقتصادي والذي سيتم تحليله هذين المؤشرين في الجزء التالي.

كما احتلت الأردن مرتبة (27) من أصل (30) دولة ضمن مجموعة الدول التي يقل فيها عدد السكان عن (20) مليون نسمة وذلك لدخول دولة جديدة إلى هذه المجموعة وحصولها على مراتب أعلى من الأردن في هذا التصنيف وهي الامارات.

بالنسبة إلى ترتيب الأردن ضمن مجموعة الدول التي يقل فيها معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي عن (20) ألف دولار أمريكي فقد تراجع أيضاً مرتبة واحدة.

وفيما يتعلق بالتقسيم على الأساس الجغرافي للاقتصادات المشاركة فقد احتل الأردن المرتبة (33) من بين دول (أوروبا-الشرق الأوسط-أفريقيا) متراجعاً بذلك 3 مراتب، مع العلم أن قطر والامارات تتدرج تحت هذا التصنيف أيضاً.

3) ترتيب الأردن حسب المؤشرات الاقتصادية.

جدول (5): ترتيب الأردن حسب المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

فرق الأداء	الترتيب لعام 2011 من أصل (59) دولة	الترتيب لعام 2010 من أصل (58) دولة	المؤشرات الاقتصادية والفرعية
↓ 10	55	45	(1) الأداء الاقتصادي (Economic Performance):
↓ 9	55	46	(1.1) الاقتصاد المحلي (Domestic Economy)
↓ 17	31	14	(1.2) التجارة الدولية (International Trade)
↓ 1	52	51	(1.3) الاستثمار الدولي (International Investment)
↑ 5	48	53	(1.4) العمالة (Employment)
↓ 21	40	19	(1.5) الأسعار (Prices)
↑ 8	31	39	(2) الكفاءة الحكومية (Government Efficiency):
↑ 2	38	40	(2.1) المالية العامة (Public Finance)
↑ 3	15	18	(2.2) السياسات المالية (Fiscal Policy)
↑ 8	37	45	(2.3) الإطار المؤسسي (Institutional Framework)
↑ 4	35	39	(2.4) تشريعات الأعمال (Business Legislation)
↑ 12	43	55	(2.5) الإطار الاجتماعي (Societal Framework)
↓ 6	52	46	(3) كفاءة الأعمال (Business Efficiency):
↓ 16	59	43	(3.1) الإنتاجية والكفاءة (Productivity & Efficiency)
↑ 2	49	51	(3.2) سوق العمل (Labor Market)
↓ 13	41	28	(3.3) التمويل (Finance)
↓ 1	52	51	(3.4) الممارسات الإدارية (Management Practices)
↑ 4	39	43	(3.5) الاتجاهات والقيم (Attitude & Values)
=	52	52	(4) البنية التحتية (Infrastructure):
↓ 2	59	57	(4.1) البنية التحتية الأساسية (Basic Infrastructure)
↑ 2	49	51	(4.2) البنية التحتية التكنولوجية (Tech. Infrastructure)
↑ 4	49	53	(4.3) البنية التحتية العلمية (Scientific Infrastructure)
↑ 1	46	45	(4.4) الصحة والبيئة (Health & Environment)
↓ 1	46	45	(4.5) التعليم (Education)

(1) مؤشر الأداء الاقتصادي (Economic Performance):

بالرغم من تراجع الاردن بشكل كبير في هذا المؤشر، إلا أنه حقق تقدماً ملحوظاً في المؤشر الفرعي للعمالة بمقدار 5 مراتب، هذا بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للأردن ونصيب الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي عن السنة الماضية. كما أشار الكتاب أن الأردن شهد تراجعاً كبيراً في مؤشر التجارة الدولية (International Trade) بمقدار 14 عشرة مرتبة للعجز الحاصل في ميزان التجاري الاردني في عام 2010 حيث تراجع مؤشر النمو في صادرات البضائع 35 مرتبة وكذا الحال في مؤشر شروط اتفاقات التجارية(-35). في حين كان التراجع الاكبر في مؤشر الأسعار (Prices) قد تراجعت 21 مرتبة وذلك لارتفاع معدل التضخم في أسعار المستهلكين من (-0.7) العام الماضي الى (5.0) هذا العام الأمر الذي أدى لتراجع الأردن حسب هذا المؤشر الفرعي 39 مرتبة.

(2) الكفاءة الحكومية (Government Efficiency):

تقدمت مرتبة الاردن في مؤشر الكفاءة الحكومية 8 مراتب ليحقق المرتبة (31) في تقرير هذا العام، ويعود ذلك الى تحسن اداء الاردن الجيد في جميع المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور حيث كان ابرزها مؤشر السياسة المالية (15) ومؤشر الاطار المجتمعي (43) متقدما 12 مرتبة عن العام الماضي.

(3) كفاءة الأعمال (Business Efficiency):

مؤشر كفاءة الاعمال، شهد تراجعا ملحوظا بمقدار ستة مراتب ويعود ذلك لتراجع أداء الاردن في معظم مؤشرات هذا المحور كمؤشر الكفاءة والانتاجية والذي شهد تراجعا كبيرا من (43) الى (59) وفي المرتبة الاخيرة بين جميع الدول المشاركة وذلك لانخفاض الهائل في نمو انتاجية العمال(-50) متراجعا الى المرتبة 58، ومؤشر المالية من (28) الى (41) وذلك لتراجع مؤشر تشريعات المالية والبنكية 20 مرتبة بحصول على المرتبة 49 حيث بين استطلاع الراي ان غالبية الشركات لا ترى التشريعات المالية فعالة، كما الحال في مؤشر ديون الشركات حين تراجع المؤشر 18 مرتبة بحصوله على المرتبة 53، في حين تحسن اداء الاردن في مؤشر سوق العمالة (51) الى(49) ومؤشر القيم من (43) الى (39).

(4) البنية التحتية (Infrastructure):

ثبت مؤشر البنية التحتية عند المرتبة (52) مع ثبات مؤشرات الفرعية تقريبا: البنية التحتية الاساسية (59) متراجعا مرتبتين ومؤشر البنية التكنولوجية التحتية(49) متقدما بواقع مرتبتين عن العام الماضي والبنية التحتية العلمية(49) متقدما 4 مراتب، وتراجع مؤشر التعليم مرتبة واحدة(46).

ومن الجدير ذكره هنا الى أن التقرير قد عرض أداء الأردن بطريقة جديدة تركز على نقاط القوة ونقاط الضعف للاقتصاد الأردني كالاتي:

(1) نتائج تطوير القدرة التنافسية للأردن:

أشار الى اضافات جديدة أفضل التطورات واكبر الانخفاضات في اداء الاقتصاد الكلي للأردن وقد تم تحديد هذه نتائج بناء على اكبر التغيرات في عامين متتالين والموضحين في الجدولين التاليين:

جدول رقم(6): أفضل المؤشرات تحسناً

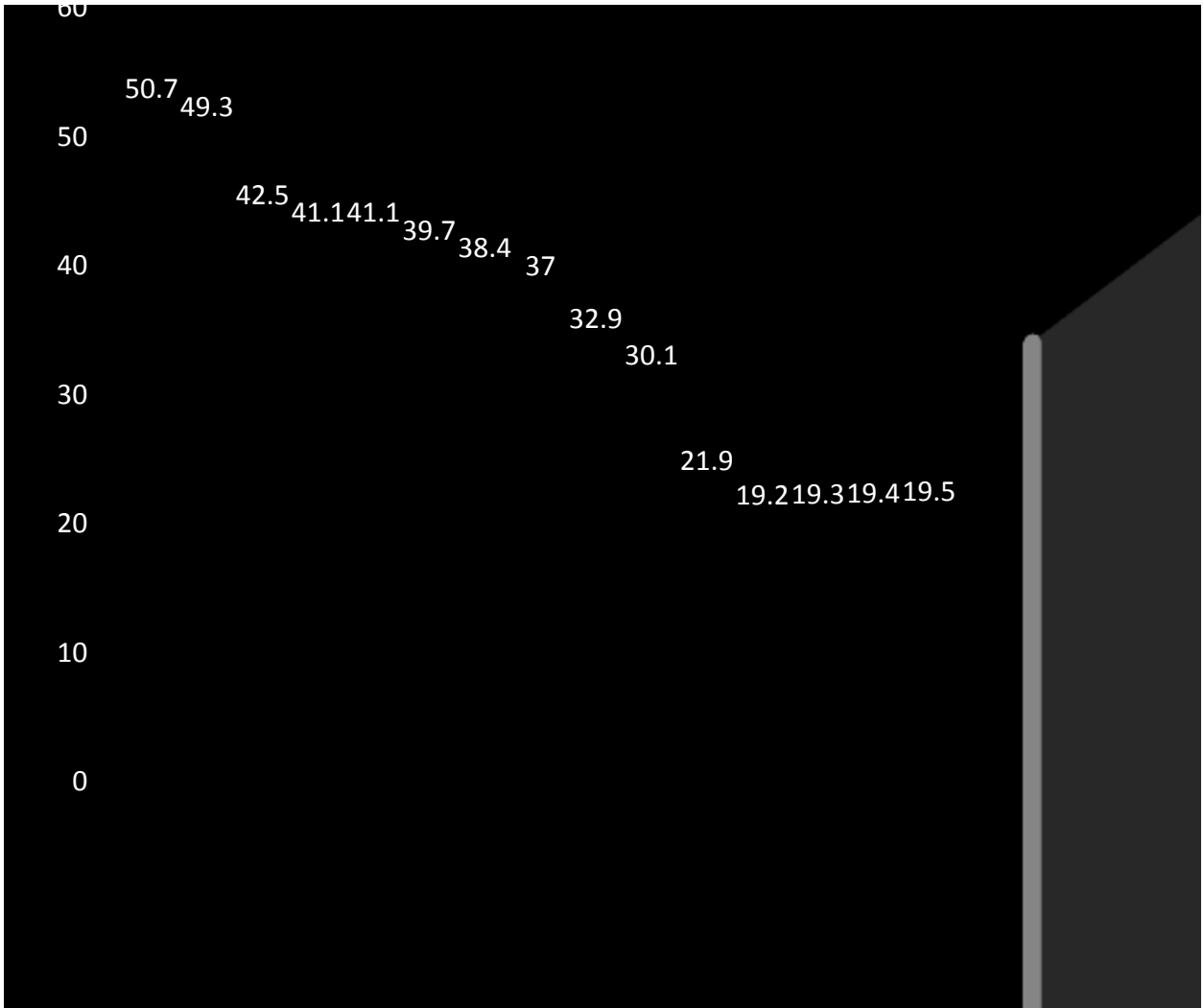
المؤشر	2010	2011
نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد	0.10	0.90
المساعدات الحكومية	1.50	3.42
صادرات التكنولوجيا	0.89	1.35
فائض/عجز الموازنة	-8.42	-5.33
دعم البحث والتطوير	0.37	0.51

جدول رقم(5): اكبر المؤشرات انخفاضاً.

المؤشر	2010	2011
التضخم في أسعار المستهلكين	-0.7	5.0
تدفقات الاستثمار المباشر من الخارج(%)	0.29	0.11
تدفقات الاستثمار المباشر من الخارج(مليار دولار)	0.07	0.03
تدفقات الاستثمار المباشر من الداخل(%)	9.49	6.22
شروط التجارة	136.1	96.5

(2) مؤشرات الجاذبية:

من ضمن 15 مؤشر، طُلب من المشاركين في استطلاع الرأي لقادة القطاع الخاص في الأردن تحديد 5 مؤشرات ينظر اليها على انها عوامل جاذبة في الاقتصاد الاردني، وبين الرسم البياني التالي النسبة المئوية للإجابات:



3) عوامل القوة والضعف.

بين تقرير هذا العام اهم نقاط القوة والضعف للمؤشرات الاقتصادية للدول المشاركة ولجميع محاور الاربعة والتي ناقشها التقرير، حيث ان نقاط القوة قد تعتبر مزايا تنافسية لدولة.

شكل رقم (6): نقاط القوة والضعف في محور كما وردت في التقرير

نقاط الضعف	نقاط القوة	المحور
التوظيف(59)	ايرادات السياحة(2)	الاداء الاقتصادي
تصدير البضائع(58)	صادرات الخدمات التجارية(9)	
الاستثمار المباشر الخارجي(58)	الاستثمار المباشر(10)	
التصنيف الائتماني(54)	التكاليف المتكررة(1)	الكفاءة الحكومية
العوائق الجمركية(51)	استقرار سعر الصرف(5)	
احتياطي العملة الصعبة(50)	معدل ضريبة الدخل(8)	
القوة عاملة(59)	معدل ساعات العمل(8)	كفاءة بيئة الاعمال
القوة العاملة النسائية(55)	الحوافز(9)	
مدى تكيف الشركات(55)	رأس مال سوق الاوراق المالية(11)	
معدل الاعانة(59)	تقلات الطلبة(5)	البنية التحتية
الاستثمار في الاتصالات(58)	تصدير التكنولوجيا المتطورة(6)	
انتشار شبكة المياه(55)	تكلفة الكهرباء للقطاع الصناعي(10)	